ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في خبر
Views on News

تاريخ: 31 أغسطس 2023 العدد: 697 المصدر: القاهرة 24

رسميا.. انضمام مصر والسعودية والإمارات إلى مجموعة بريكس

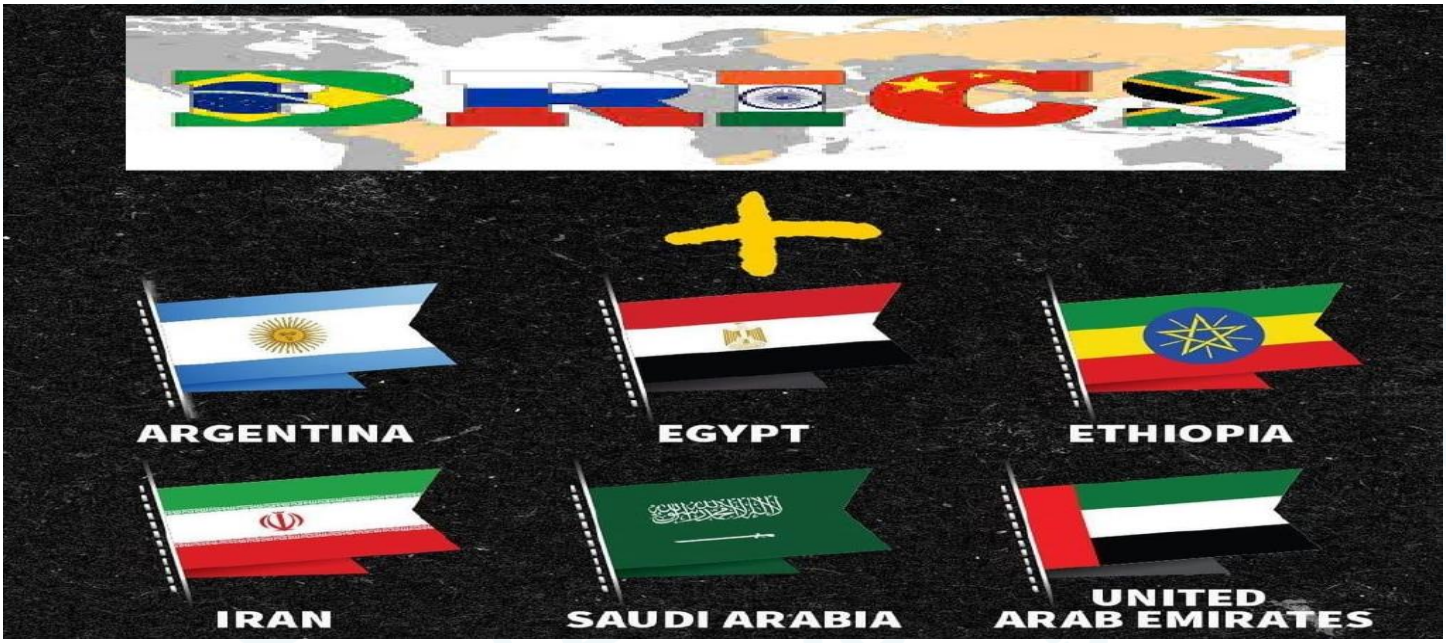

قال سيرايل رامافوزا رئيس جنوب إفريقيا، إن قادة دول مجموعة بريكس قرروا دعوة الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات، لتصبح أعضاء في المجموعة.

رابط الخبر

الرأي

في إطار انضمام مصر لمجموعة دول البريكس كتب كثيرون عن استفادة مصر الاقتصادية الكبيرة من الانضمام لهذه المجموعة من الدول، ويسعى هذا العدد من "رأي في خبر" إلى إضافة رؤية مختلفة لطبيعة استفادة مصر من الانضمام، كما يتناول بالتعليق جانب استفادة مصر التجارية والتمويلية كما ورد في معظم الكتابات وذلك من خلال التعليقات الآتية:

- استفادة مصر اقتصاديا من عدمها من الانضمام لأي تحالف دولي تتوقف على حل مشكلاتها الاقتصادية الداخلية، فلا جدوى من الحديث عن فرص تصديرية جديدة إذا كان هناك مشكلات في المنظومة الإنتاجية، وسياسات معوقة، وإصلاحات مؤسسية ضرورية لا تتم.
- مصر عضوة بالفعل في مجموعة كبيرة من الاتفاقات التجارية مع كل مناطق العالم، والتي تفسح لها المجال للتعامل التجاري بامتيازات تضعها في وضع أفضل من منافسيها فضلا عن موقعها و مزايا مصر المعروفة للجميع، ولكن الاستفادة من كل هذه الامتيازات محدودة بسبب المعوقات الداخلية.
- فرص مصر في الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية يكمن في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية الداخلية المطلوبة، وبالتالي يُفضل عدم المبالغة في الحديث عن زيادة الفرص التجارية أو التمويلية لمصر لمجرد انضمامها لمجموعه البريكس، وهناك حاجة ملحة للاستمرار بخطوات أسرع في الإصلاح الداخلي حتي يمكن الاستفادة من كل ما هو متاح بالفعل لمصر من فرص، و ما استجد عليها بدخولها في تحالف جديد.

- مجموعة دول البريكس متنوعة بشكل كبير وتختلف عن التحالفات المعتادة للدول التي يجمعها الموقع الجغرافي على الأقل كما في حالة الاتحاد الأوروبي؛ فالذي يجمع معظم دول البريكس سواء كان في مرحلة التأسيس (الصين، وروسيا، والبرازيل، والهند، ثم في مرحلة لاحقة جنوب أفريقيا)، أو الدول التي انضمت فيما بعد لها، هو أنها جميعا دول لا يُسمع صوتها في المجتمع الدولي بالقدر الكافي بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشمال بشكل عام على إدارة منظومة الاقتصاد العالمي.
- تكتل البريكس خُلق من رحم ضعف النظام العالمي الحالي، وعدم تمثيله بشكل سليم وعادل لموازين التوزيع السكاني في العالم و موازين القوى الاقتصادية حاليا، فقد رأي النظام الاقتصادي العالمي الحالي بأركانه الثلاثة (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي واتفاقيه التجارة الدولية "الجات" التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية) النور كناتج لاتفاقية بريتين وودز بعد الحرب العالمية الثانية، و ترجم هذا النظام موازين القوى في ذلك الوقت تحديدا ريادة الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، في كل شيء وليس هناك صوت مسموع للدول الفقيرة أو متوسطة الدخل، وحتى الدول القوية اقتصاديا، مثل الصين والهند، ليس لديها المساحة الكافية للتحرك في الساحه الدولية من خلال النظام العالمي الحالي.
- وبالتالي، مع الوقت وتغير الأوضاع الاقتصادية للعالم، وتغير التوزيع السكاني فيه، و تضارب مصالح الشمال مع الجنوب، أو بشكل عام مصالح الغرب مع بقية العالم، أصبح النظام العالمي غير قادر على تحقيق المعاملة العادلة للدول خارج مجموعة السبع (G7) أو مجموعة العشرين (G20) على أكثر تقدير، ومحاولاته الاستماع لصوت دول الجنوب لا ترقى لقرارات تساعد الجنوب على التنمية لأن هذه التنمية أصبحت تتضارب بشكل مباشر مع مصالح الشمال، خاصة بعد أزمة كوفيد-١٩ و تراكم الأثار السلبية للوضع المناخي المتردي عالميا بشكل سريع، وأخيرا، الحرب بين

روسيا وأوكرانيا، والنتائج الاقتصادية السلبية الناجمة عنها لا سيما في مجال الطاقة.

- تجمع بريكس بالرغم من كونه تكتل غير رسمي وبه الكثير من الاختلافات الداخلية، إلا أن أهم ميزاته أنه محاولة جادة لتغيير النظام العالمي للأفضل ورفع صوت الجنوب، ومن هنا يأتي المكسب الأساسي لانضمام مصر له، وهو أن تكون أحد المشاركين في التغير العالمي المطلوب، وبالتالي هو مكسب سياسي في الأساس حتى بالرغم من توقع صعوبات في التوافق داخل بريكس بسبب الاختلافات بين الدول ووجود تضارب مصالح بين بعضها كما في حالة مصر وأثيوبيا على سبيل المثال.
- وأخيرا، موضوع التعامل التجاري بين مجموعة البريكس بالعملات المحلية بدلا من الدولار لا يزال أمامه الكثير كي يرى النور بشكل جاد، وبالتالي مرة أخرى يُفضل عدم رفع سقف التوقعات من المكاسب الاقتصادية السريعة لمصر من خلال الانضمام لمجموعة دول البريكس.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير.

© ECES 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.